Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

16 Mars 2012
16 مارس 2012

بيان اليوم

العيون

ورشة للتدريب على حقوق الإنسان

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للعيون-السمارة، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ أول أمس الأربعاء بالعيون، الورشة التدريبية الثالثة في مجال حقوق الإنسان لفائدة منظمات غير حكومية مهتمة بحقوق الإنسان وتشتغل بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

وأوضح بلاغ للجهة المنظمة أن هذه الورشة، التي تنظم على مدى ثلاثة أيام في إطار النهوض بثقافة حقوق الإنسان، تهدف، بالخصوص، إلى مساعدة الفئات المستهدفة على تمثل حقوق الإنسان وتشجيعها على توطينها في مجالات عملها وتشجيع التغيير لدى المستفيدين وتمكينهم من استيعاب الحقوق والمطالبة بها والدفاع عنها، بالإضافة إلى زيادة المعرفة بحقوق الإنسان وآلياتها ومعاييرها وفهمها.

وأضاف أن هذه الورشة تسعى إلى استحضار قضايا السلم والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق المرأة على النحو المنصوص عليه في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ودور المجتمع المدني في تحقيق الوعي والفهم المشترك بغية تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان.

وستؤكد هذه الورشة على أهمية الإدماج الوجداني لقيم ومبادئ حقوق الإنسان ومعرفة وفهم المعايير الدولية لحقوق الإنسان وآليات الحماية الوطنية والدولية

Revue de Presse

القلم

المعتقلون السياسيون السابقون أصحاب الحق في جبر الضرر ينبهون

جبر الضرر لم يتحقق ولابد من التعجيل بتسوية أوضاعنا

سجل المعتقلون السياسيون السابقون، أصحاب الحق في جبر الضرر المادي، الفردي في بيان أصدروه أخيرا، وتوصلت جريدة «العلم» بنسخة منه، إستمرار ما وصفوه بالمماطلة في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على النحو الكامل منذ المصادقة الرسمية على هذه التوصيات قبل ست سنوات.

وقال هؤلاء المعتقلون في البيان ذاته، بوجود استمرار في هضم حقوقهم، ومحاولة إفراغ حقهم في جبر الضرر من مضمونه الفعلي، كما أقرته الهيئة نفسها والمراجع الدولية في الموضوع بما يضمن الإدماج الاجتماعي واستدراك الفرص المفوتة.

وأضافوا أن السنة الماضية عرفت إدماجا وطنيا للبعض، وإصدار قرارات خاصة بالنسبة لبعض آخر، وقالوا إن الأمر لم يصل إلى تحقيق جبر الضرر الفعلي، وطالبوا بالتسوية الفورية للمسائل ذات الصلة بجبر الضرر مؤكدين على الأقدمية وما يرتبط بها من ضمان لتقاعد يضمن الحد الأدنى من الحياة الكريمة ومراجعة السلالم والتسوية الادارية والمالية للمدمجين سنة 2003 وتمكين من لم يتم إدماجهم بالوظيفة العمومية من الاستفادة الفورية مما قرر لهم، وحل مسألة استكمال التقاعد والتغطية الصحية الكاملة.

وادانوا تملص الأجهزة المكلفة وذكروا في هذا الإطار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والحكومة.

أوصت دراسة قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضرورة أن تحظى الهيأة المكلفة بالمناصفة ومكافحة التمييز المحدثة بموجب الدستور بوضع مستقل على المستويين القانوني والتدبيري، وأن تستند على قاعدة معيارية وقانونية، وأن تكون ذات اختصاص يركز على التمييز المباشر وغير المباشر على أساس الجنس/ النوع الاجتماعي، وأن تجمع، ضمن مهامها، بين الحماية من التمييز والنهوض بالمساواة.

Revue de Presse du Co

معتقلون سابقون يتهمون المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون بتبذير أموال عمومية على حساب معاناتهم

اتهمت مجموعة ضحايا الاختطاف القسري و الاعتقال التعسفي وذوي الحقوق بالصحراء في بيان لها، المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتبذير أموال طائلة وصرفها في ورشات للتغطية على الوضع المزري الذي يعيشه ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولتوهيم الرأي العام بتجسيد حقوق الإنسان بالصحراء.

وندد البيان ذاته بما أسماه التدخل العنيف الذي طال وقفتهم السلكية التي نظمها الضحايا صباح يوم الخميس أمام فندق برادور تزامنا مع ورشات اللجنة الجهوية، واتهموا رجال الأمن برشقهم بالحجارة ومطاردتهم.

كما شجب بيان المجموعة الموقف السلبي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يتنافى حسب قولهم مع مبدأ استباق الانتهاك.

وختم الضحايا بيانهم بدعوة كافة الهيئات الحقوقية المحلية والدولية بالتدخل والضغط على الدولة لاحترام حقوق الإنسان وإلزامها بالانضمام في برتوكول لاتفاقية مناهضة التعذيب ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

LA RELEVE .ma
Le Quotidien d'Information Instantanée

Des diplomates américains et britanniques au Sahara

Des diplomates occidentaux au Sahara. Depuis le dimanche, les provinces du sud connaissent la visite de représentants des ambassades des Etats-Unis et de la Grande-Bretagne. Des sources locales nous confient que la mission américaine est composée du conseiller politique et de l'attaché économique. Lundi, ils ont commencé des rencontres, premièrement, avec des associations unionistes, puis ils ont enchainé avec une visite au siège de la délégation régionale du conseil national des droits de l'Homme et des entretiens avec certains chioukhs de tribus sahraouis.

Dans la capitale des provinces du sud, les diplomates américains, poursuivent les mêmes sources, ont effectué une visite au siège de la Minurso. L'agenda des deux diplomates comportait, également, un volet économique avec des déplacements à la société phosboucraâ et le port de Laâyoune. Mercredi, les deux diplomates américaines ont pris la destination de Dakhla où les attend un programme chargé.

Parallèlement à la mission américaine, l'ambassade britannique a dépêché son conseiller politique à Laâyoune. Les sources quelareleve.ma a contactées dans la capitale des provinces du sud assurent que le diplomate a rencontré les autorités locales et les milieux séparatistes. Et rien de plus. Les associations unionistes n'ont guère apprécié qu'elles soient mises à l'écart par le diplomate anglais. Depuis, il a regagné Rabat. Ces deux visites s'inscrivent dans le cadre de l'actualisation de l'information des représentations américaine et britannique au royaume.

Le timing de ces deux déplacements a coïncidé avec le lancement du 9ième round des pourparlers informels sur le Sahara, à Manhasset dans la banlieue de New York, avec la participation du Maroc, Algérie, Mauritanie et le Polisario.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

La démocratie en marche

Deux mois après son installation, la commission régionale des droits de l'Homme passe à l'action. Samedi dernier, l'antenne de Marrakech tenait ainsi une réunion de travail autour des axes stratégiques qui encadreront désormais sa démarche. Cette réunion intervient en application du règlement intérieur du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), selon lequel les commissions régionales tiennent annuellement quatre sessions ordinaires. Elles peuvent aussi tenir des sessions extraordinaires. Les sessions sont tenues sur la base d'un ordre du jour établi à l'initiative de son président. Le même règlement prévoit la création en leur sein de commissions thématiques en matière de protection des droits humains, de promotion de ces droits et d'enrichissement du débat et du dialogue en matière de construction démocratique et de droits humains. Cette réunion a permis au président de la commission régionale, Mustapha Laârissa, de présenter un exposé détaillé sur les missions et prérogatives de cette dernière, telles que prévues dans le dahir portant création du Conseil. Selon Laârissa, le Maroc a connu des changements profonds au niveau des institutions nationales, notamment avec la structuration du Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH) et sa transformation en CNDH, en adéquation avec les réformes opérées dans le royaume. Un accent particulier a été aussi mis sur les axes prioritaires à confier à la commission régionale, à travers la constitution des premiers groupes de réflexion, dans la perspective de formuler des propositions pour l'année en cours et de définir les orientations stratégiques pour les trois années à venir.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

سجناء مفرج عنهم بآسفي يستفيدون من مشاريع للإدماج

شهادات مؤثرة عبر عنها سجناء سابقون استفادوا من مشاريع الإدماج الاجتماعي، معربين عن تقديرهم لهذه المبادرة التي ستساعدهم على الاستقرار والعيش الكريم، ونوه المستفيدون بالمصاحبة التي تلقوها من جمعية أصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة لمدة 8 أشهر، توجت باستفادتهم من مشاريع مدرة للدخل التي انتشلتهم من الإقصاء الاجتماعي وأعادتهم إلى الحياة الكريمة بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

كان هذا أثناء الحفل الذي احتضنه قصر العمالة الأسبوع الماضي، حيث استفاد مجموعة من السجناء المفرج عنهم من مشاريع مدرة للدخل حسب مؤهلاتهم الحرفية والمهنية. وهو المشروع الذي سيساعد هذه الفئة على الولوج إلى عالم الشغل ويؤهلها للاندماج الإيجابي وسط المجتمع. الحفل الذي نظم تحت إشراف والي جهة دكالة عبدة تميز بحضور «آسية الوديع» عضو مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء ومصطفى حلمي ممثلا للمندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومدير السجن المحلي لآسفي، ووفد من أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب فعاليات محلية.

كلمة الجمعية المنظمة أبرزت الخدمات التي تقوم بها الجمعية، ومنها تقديم الدعم القانوني والرعاية الصحية والنفسية والاهتمام بالمسار الدراسي لفائدة الجانحين الأحداث، إلى جانب مواصلة مساعيها في إطار الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من السجناء ومساعدتهم على الإدماج الاجتماعي بشراكة مع ولاية آسفي وباقي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

جهود جمعية كما جاء في كلمة الافتتاح تحاول مواكبة مشاريع الإصلاح الكبرى التي دشنتها مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والتي حققت نتائج جيدة على مستوى التأهيل المهني والإدماج الاجتماعي، كما نوهت بجهود كل المساهمين في هذا العمل الإنساني والاجتماعي وفي مقدمتهم والي جهة دكالة عبدة الذي رحب بالمبادرة وأسندها بدعمه وحضوره الشخصي خلال الحفل.

الجمعية شددت كذلك على أن هذه المبادرة المشجعة تحتاج إلى توسيع دائرة المستفيدين منها، كما تحتاج إلى انخراط أكبر لباقي المؤسسات والفاعلين الاقتصاديين من أجل مساعدة الفئات الاجتماعية التي توجد في وضعية صعبة على الاندماج الإيجابي في المجتمع في إطار الكرامة الإنسانية و العيش الكريم.

لحظة الافتتاح،كانت مناسبة كذلك لتستعرض الجمعية مجموع مبادراتها والخدمات الاجتماعية التي قدمتها لفائدة نزلاء السجن المدني بآسفي، حيث حرصت الجمعية على تعبئة محاميها من أجل تتبع الملفات العالقة للجانحين الأحداث ومساعدتهم على تغيير التدبير ونقلهم إلى مراكز الإصلاح وحماية الطفولة، كما اهتمت بجانب الرعاية الصحية ونظمت في هذا الإطار قافلة طبية شارك فيها عدد مهم من الأطباء المختصين قدموا فحوصات مجانية للنزلاء المرضى الذين استفادوا من الأدوية بعين المكان،كما نظمت قافلة أخرى لتصحيح البصر لفائدة عدد من النزلاء الأحداث.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

العلم
لسان حزب الإستقلال
تأسست في 11 شتنبر سنة 1946

المعتقلون السياسيون السابقون أصحاب الحق في جبر الضرر ينبهون جبر الضرر لم يتحقق ولابد من التعجيل بتسوية أوضاعنا

سجل المعتقلون السياسيون السابقون، أصحاب الحق في جبر الضرر المادي، الفردي في بيان أصدروه أخيرا، وتوصلت جريدة »العلم« بنسخة منه، إستمرار ما وصفوه بالمماطلة في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على النحو الكامل منذ المصادقة الرسمية على هذه التوصيات قبل ست سنوات . وقال هؤلاء المعتقلون في البيان ذاته، بوجود استمرار في هضم حقوقهم، ومحاولة إفراغ حقهم في جبر الضرر من مضمونه الفعلي، كما أقرته الهيئة نفسها والمراجع الدولية في الموضوع بما يضمن الإدماج الاجتماعي واستدراك الفرص المفوتة . وأضافوا أن السنة الماضية عرفت إدماجا وطنيا للبعض، وإصدار قرارات خاصة بالنسبة لبعض آخر، وقالوا إن الأمر لم يصل إلى تحقيق جبر الضرر الفعلي، وطالبوا بالتسوية الفورية للمسائل ذات الصلة بجبر الضرر مؤكدين على الأقدمية وما يرتبط بها من ضمان لتقاعد يضمن الحد الأدنى من الحياة الكريمة ومراجعة السلالم والتسوية الادارية والمالية للمدمجين سنة 2003 وتمكين من لم يتم إدماجهم بالوظيفة العمومية من الاستفادة الفورية مما قرر لهم، وحل مسألة استكمال التقاعد والتغطية الصحية الكاملة . وادانوا تملص الأجهزة المكلفة وذكروا في هذا الإطار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والحكومة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

الرميد: ليس بالإمكان الحديث عن إصلاح القضاء دون إصلاح محيطه

شهدت قاعة الندوات بالمعهد العالي للقضاء، يوم الجمعة تاسع مارس الجاري، تنظيم الوداية الحسنية للقضاة ندوة في موضوع «استقلال السلطة القضائية على ضوء الدستور الجديد». ولأن «المناسبة شرط» ـ كما يقال ـ فإن شرط تنظيم الندوة هو المستجدات التي حملها النص الدستوري الجديد، واعتبرت إجراءات هيكلية حملت نفحات التغيير الجذري فكانت الندوة التي جمعت حقوقيين ورجال القانون من .«سلطة»للمؤسسة القضائية بالمغرب التي رفعتها إلى درجة الأساتذة الجامعيين والمحامين، ورؤساء المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، وكذا وكلاء الملك والوكلاء العامين، في لقاء أريد له أن يكون فرصة لكشف تجليات استقلال القضاء المغربي تنظيرا وممارسة. اللقاء شارك فيه قضاة هولنديون كذلك، .وفيما يلي تغطية لجوانب من حديث طويل عن استقلال القضاء في ضوء دستور 2011

امتلأت القاعة عن أكملها. احتل الحاضرون جميع مقاعد قاعة ندوات المعهد العالي. وبعد دقائق من تبادل التحايا، وتبادل الأحاديث الودية، كان الإعلان عن انطلاق أشغال الندوة العلمية. ندوة انطلقت بذكر مصاب ألم بأسرة القضاء باستئنافية البيضاء، عندما اختطفت يد المنون، واحدا من قضاة النيابة العامة، اثر وعكة صحية فاجأته وهو يمارس مهامه في إحدى جلسات محكمة الاستئناف بالعاصمة الاقتصادية. أعلن مسير جلسة الافتتاح النبأ، والتمس من الحاضرين الوقوف لقراءة .«الفاتحة ترحما على فقيد أسرة القضاء «الحاج الشعيبي

بعدها سرد المسير مناسبة التنظيم والأجواء المحيطة باللقاء، الذي حضره وزير العدل والحريات «مصطفى الرميد»، كما حضره المندوب السامي للسجون، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، .«مرتديا جلبابا تقليديا، لأن اليوم «جمعة .وسفير هولندا الذي اعتلى بدوره منصة الافتتاح، ولفيف من المسؤولين القضائيين بمحاكم مدن مختلفة

ولأن الموضوع «آني ويندرج في صلب اهتمامات المرحلة»، ويتعلق باستقلال مؤسسة، لها المكانة العالية في سلم ترتيب سلطة» لا تنازعها باقي السلط. كان كل لقاء حولها يسوده نقاش مستفيض، إغناء »السلط. وصنفها الدستور الجديد كـ للمرحلة القادمة. مرحلة ما بعد الدستور الجديد، وما أتى به من فصول، في انتظار القوانين التنظيمية التي تضع القطار على السكة التي لا يأمل أحد من المتدخلين في أن «يزيغ عنها قطار الإصلاح». أسبوع واحد بعد الندوة التي احتضنتها المكتبة الوطنية بالرباط حول إصلاح السلطة القضائية، ونظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان. ارتأت الوداية الحسنية للقضاة بدورها أن تناقش في لقاء علمي احتضنه «المعهد العالي للقضاء»، «استقلال القضاء» في ندوة افتتحها وزير العدل والحريات، والرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام بها، وساهمت فيها جمعية قضاة هولندا في إطار مقاربة تشاركية بين قضاة المغرب وقضاة مملكة الأراضي المنخفضة. وتوجت جلستها الافتتاحية بالتوقيع على اتفاقية شراكة بين الوداية .والكنفدرالية السويسرية للتنمية والتعاون

مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، أكد في كلمته أن «موضوع إصلاح القضاء يدخل في صلب القضايا التي ينبغي معالجتها في إطار متطلبات واستحقاقات مرحلة الإصلاح التي تشهدها منظومة العدالة»، وأنه «ليس بالإمكان اليوم الحديث عن إصلاح القضاء دون إصلاح محيطه وكافة مكونات هذه المنظومة». وشدد في كلمته على أن «الدستور الجديد ارتقى بالقضاء إلى سلطة مستقلة»، وبالتالي فإن القضاة «لم يعد لهم بما يتوفرون عليه من مركز اعتباري أي عذر»، في المحافظة على استقلاليتهم واستقلال القضاء والدفاع عنه بكل الطرق المشروعة، مادام القاضي لا يتلقى أي أوامر أو » ، مشيرا إلى أن القاضي «كلما اعتبر نفسه مهددا ينبغي عليه أن يرفع الأمر إلى المجلس «تعليمات ولا يخضع لأي ضغط .«الأعلى للسلطة القضائية

وأبرز «الرميد» أن «نصوص الدستور الجديد تضمنت ثلاثة مستويات من استقلالية القضاء: المستوى الأول يهم استقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، الذي يضمنه جلالة الملك، والثاني يهم استقلالية القضاء بصفته .«الوظيفية، ثم المستوى الثالث المتعلق باستقلال القاضي

وأضاف الوزير أن «الدستور بالرغم من أنه وضع المعالم الأساسية والتوجهات الكبرى لاستقلال السلطة القضائية، وحسم جزءا من النقاش الذي كان يدور حول الموضوع إلا أنه لم يحسم كل شيء في هذا الاتجاه»، داعيا إلى «انخراط كافة المكونات والهيئات في النقاش لتحويل النصوص المجردة إلى ممارسة عملية». ولم يفت الرميد التأكيد على أن «الدستور الذي منح للقاضي هذا الامتياز، فبالمقابل القانون يعاقب كل من حاول التأثير على القاضي بطرق غير مشروعة، كما أوجب الدستور على القاضي الاستقلال والتجرد والتحفظ واحترام الأخلاقيات»، ذلك أنه «بدون هذا الاستقلال تبقى القواعد .«الدستورية والقانونية دون مفعول

الرئيس الأول لمحكمة النقض «مصطفى فارس» أكد أن المغرب «يعتبر إصلاح العدالة وتطوير آلياتها وأهدافها وتقوية ميكانزماتها من أكثر المواضيع راهنية»، مبرزا أن المغرب اختار التوجه نحو المستقبل وتعزيز أوراش الاصلاح .«المؤسسي التنموي، «وهي أمور لن تستقيم إلا بقضاء نزيه قوي كفء ومستقل

وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط في مداخلته خلال الجلسة الأولى أشار إلى أنه بعد أن اعتبر القضاء مرفقا من

Revue de presse du Conseil national des droits de l'homme

مرافق الدولة في الدساتير القديمة، «ارتفع به الدستور الجديد إلى مرتبة سلطة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية»، سلطة أصبحت على قدم المساواة مع نظيرتيها، وذلك في استرشاد تام بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي عملت على فتح تاريخ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبالتالي فتح صفحة من تصالح الدولة المغربية مع ذاتها وتاريخها؛ إذ خلصت الهيئة إلى خلاصات ذات بعد استراتيجي، ومنها: فصل وظيفة وزير العدل عن المجلس الأعلى للقضاء، جعل المجلس الأعلى للقضاء بمقر المجلس الأعلى بالرباط، مواصلة تحديث المحاكم، تحفيز القضاة وأعوان العدالة وتحسين تكوينهم الأساسي والمستمر والتقييم المنتظم لأدائهم، مراجعة تنظيم واختصاصات وزارة العدل بشكل يحول دون أي تدخل، أو تأثير للجهاز الإداري في مجرى العدالة وسير المحاكمات، وتحريم تدخل السلطة الإدارية في مجرى العدالة، وتشديد العقوبات الجنائية في حق كل إخلال أو مساس بحرمة القضاة واستقلالهم. وقال «عبد السلام العيماني» إن ظروفا كهذه لابد وأن يكون لها أثر في تصور الدولة ككل لمفهوم السلطة القضائية، وهذا التصور هو ما تم تجسيده قواعد دستورية في » دستور 2011»، الذي نظم أحكام السلطة القضائية من خلال 22 فصلا تمتد من الفصل 107 إلى الفصل 128.
مطارحات وأفكار عديدة تم تداولها في أكثر من مداخلة تقدم بها رجال القضاء والقانون المغاربة والأجانب الذين تناوبوا على أخذ الكلمة في جلسات الندوة التي امتدت على فترتين أولى صباحية والثانية بعد الزوال.
ولأن الوثيقة الدستورية «المستفتى بشأنها بتاريخ فاتح يوليوز 2011 بمثابة الولادة التاريخية للسلطة القضائية المغربية، ذلك أن المغرب بعد أن عمل جاهدا من أجل تطوير القضاء ليضطلع بالمهام المنوطة به وفق الرؤية المعبر عنها سواء من قبل الملك أو من قبل جميع الجهات الأخرى التي عنيت بالسلطة القضائية وضرورة تطويرها، من هيئات و منظمات ، يرى العيماني «حقوقية وفعاليات المجتمع المدني وكذا من طرف بعض الأفراد الغيورين على استقلال السلطة القضائية في مداخلته حول «دور المقتضيات الدستورية الجديدة في دعم استقلال السلطة القضائية»، أنه لا ينبغي أن «ننسى المجهودات التي تكلفت الودادية الحسنية للقضاة بالقيام بها من أجل تعزيز مكانة القضاء في البناء المجتمعي وبناء دولة الحق والقانون».
وأشار العيماني كذلك إلى ما «جاء في بعض الخطب المفصلية لجلالة الملك حول القضاء، إذ كان سباقا إلى حث الحكومة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب لتاريخ 20 غشت 2009» على «بلورة مخطط متكامل ومضبوط، يجسد العمق الاستراتيجي للإصلاح، في محاور أساسية، وهي تعزيز ضمانات استقلال القضاء، وتحديث المنظومة القانونية، وتأهيل الهياكل والموارد البشرية، والرفع من النجاعة القضائية، وترسيخ التخليق، وحسن التفعيل». وقد تأكدت هذه النظرة للقضاء من خلال الخطاب الذي ألقاه جلالته خلال افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان بتاريخ 08 أكتوبر 2010 مؤكدا «أن السلطة القضائية بقدر ما هي مستقلة عن الجهازين التشريعي والتنفيذي، فإنها جزء لا يتجزأ من سلطة الدولة، فالقضاء مؤتمن على سمو دستور المملكة وسيادة قوانينها وحماية حقوق والتزامات المواطنة» مؤسسا بذلك لمبدإ القضاء في خدمة المواطن.

عبد الحق العياسي: الدستور ارتقى بالقضاء إلى سلطة مستقلة

عبد الحق العياسي، رئيس الودادية الحسنية للقضاة، في مداخلته خلال الجلسة الافتتاحية، ذكر ببعض المحطات التي ميزت تعامل الودادية مع موضوع استقلال القضاء، وأوضح أن الخطاب الملكي لتاسع مارس يعتبر «قفزة نوعية من أجل ترسيخ الدستور الجديد أكد بدوره الارتقاء بالمغرب »الديمقراطية الحقة وإرساء ثوابت دولة الحق والمؤسسات»، مشيرا إلى أن إلى صف الدول الديمقراطية التي تؤسس لمستقبل ديمقراطي تحترم فيه الحريات وحقوق الانسان وفصل السلط وإرساء الجهوية الموسعة المتقدمة».
وأصاف العباسي أن «الدستور الجديد أكد على الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو ما اعتبره «بناء لدعامة قوية من دعامات الدولة القوية التي فيها القضاء مستقلا ضامنا لتطبيق الدستور والحريات العامة وحقوق الانسان، مستقلا في اتخاذ قراراته عن مختلف التيارات فاعلا أساسيا في إرساء قواعد المحاكمة العادلة والأمن القضائي.

مصطفى فارس: استقلال القضاء يحافظ على ثقة الأفراد في المؤسسة

أكد مصطفى فارس الرئيس الأول لمحكمة النقض أن المغرب «على غرار باقي الدول الديمقراطية يعتبر (إصلاح العدالة) وتطوير آلياتها وأهدافها وتقوية ميكانزماتها من أكثر المواضيع راهنية»، مبرزا أن «المغرب اختار التوجه نحو المستقبل وتعزيز أوراش الاصلاح المؤسسي التنموي»، «وهي أمور لن تستقيم إلا بقضاء نزيه قوي كفء ومستقل». وأشار إلى أن المواثيق والإعلانات والنصوص الدولية والقارية والجهوية لم تتوحد بخصوص تحديد مفهوم استقلال القضاء، حيث اختلفت التسميات والمقاربات والتطبيقات والتفصيلات والضمانات من دولة لأخرى حتى بالنسبة لتلك المنتمية لنفس المنظومة القانونية، وبالتالي، قال فارس: «نحن مطالبون الآن بوضع تصورنا الخاص لهذا الورش وآليات تطبيقه بما يتلاءم والثوابت المرجعية للمملكة قصد تطوير نموذجنا الديمقراطي المتميز».
وأكد أن هدف السلطة القضائية هو المراقبة والتدقيق والتطبيق العادل للقانون، ومن ثم فالمطلوب ـ يضيف رئيس محكمة النقض ـ هو تحقيق فصل وتوازن وتعاون بين السلط، بحيث إن الفصل يتضمن الاستقلال، والتوازن سيستتبع وضع الحدود ويجنب الانحراف، والتعاون يقصي المواجهة، وهو ما قرره الدستور الجديد في فصله الأول.
وذكر أن البحث عن توطيد أسس استقلال القضاء واستقلالية القضاة في أبعادهما المختلفة «ليس بحثا عن امتياز» للسلطة القضائية، وإنما هو حق للمواطن في المقام الأول وهدفه الحفاظ على ثقة الأفراد في المؤسسة. إنه استقلال ـ يقول فارس ـ ينبع من ذات القاضي وضميره، وأصبح الآن ملزما بالدفاع عنه وإلا تعرض للمساءلة المهنية. وخلص إلى أن الحديث عن «استقلال القضاء يبقى في عمقه طرح لسؤال أولي «من يملك اليوم السلطة أو القدرة على التأثير على القضاء والقضاة.

مصطفى مداح: ضرورة إشراك المتقاضي في منظومة الإصلاح

Reproduction Interdite - Tous droits réservés - Copyright Presse-Au Conseil National de la

من جانبه مصطفى مداح، الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، أكد أن استقلال القضاء يشكل «محور الموائد السياسية والدراسات الحقوقية واهتمام كل هيئات المجتمع المدني فهو حديث الساعة بامتياز، ومبتغى تطلعات المواطن وأسمى ما يمكن أن تصل إليه الممارسة الديمقراطية». مؤكدا على إشراك المتقاضي في منظومة الإصلاح، وذلك بدسترة مبادئ قانونية داعمة لحقوقه وحامية لمصالحه بما فيها التعويض عن كل ضرر جراء خطأ قضائي، وتوجه الخطاب للقاضي ليتولى حماية الحقوق والأمن القضائي من خلال محاكمة عادلة داخل أجل معقول.

وأكد «مداح» أن «الدستور الجديد ارتقى بالقضاء إلى سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية»، مبرزا أن «جلالة الملك هو الضامن لاستقلاله، وشرع مجموعة من الضمانات لدعم هذه الاستقلالية في مقدمتها إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية يرأسها جلالة الملك، والرئيس الأول لمحكمة النقض رئيسا منتدبا لها، وخول حصريا لهذا المجلس تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة». مبرزا أن من «ضمانات دعم هذه الاستقلالية، اعتبار كل محاولة التأثير على القاضي فعلا مجرما يعاقب عليه القانون».

غير أن «مداح» لفت الانتباه إلى أن الحديث عن دسترة قواعد تخص السلطة القضائية واستقلالها والضمانات الداعمة لهذه الاستقلالية «لا يكفي لوحده لتجسيد هذه القواعد على أرض الواقع». بل لابد من انخراط القاضي المحور الذي يدور حوله استقلال السلطة القضائية يقتضي بالضرورة الحديث عن »كل إصلاح، يشدد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، فـ «استقلال القاضي، إذ بدون هذا الاستقلال تبقى القواعد الدستورية والقانونية غير ذات مفعول.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الصحراء يلوحون باعتصام أبيض مفتوح أمام البرلمان

يعود أسرى حرب الصحراء من العسكر إلى الاعتصام مرة أخرى أمام البرلمان .وجاء في بيان صادر عن "التنسيقية الوطنية لأسرى حرب الوحدة" أنها قررت الدخول في اعتصام أبيض ومفتوح أمام مقر البرلمان ابتداء من 26 مارس الجاري، وذلك بعد أن لم يتلقوا أيا من الوعود التي قطعت لهام عندما فضوا اعتصامهم صيف العام الماضي.
وحسب نفس البيان، الذي توصل موقع "لكم، كوم" بنسخة منه فقد اجتمعت التنسيقية في الرباط بحضور كل الممثلين للاسرى من طنجة إلى الكويرة، وتم الاتفاق بالإجماع على تنظيم اعتصام ابيض ومفتوح امام البرلمان، وذلك ردا على عدم الوفاء بالوعود التي وعدهم بها كل من العامل بعمالة الرباط سلا محمد ركراكة، ممثل وزارة الداخلية. ومصطفى الكحلاوي، ممثل وزارة الاسكان والتسيير والتنمية المجالية. والكمندار جمال كيفاني، واليوطنو كولونيل نادية رمدي، عن مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين. وادريس اليزامي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان.
وذكر البيان أنه تم الاتفاق معهم بأن يفكوا اعتصامهم الذي دام 67 يوما مقابل تتبع ملفهم واستفادتهم من السكن ورخص النقل (اي لاكريمات). وقال البيان إن أي من هذه الوعود لم يتم تنفيذه.
وقال البيان إن قدماء الأسرى انتظروا طويلا في بيوتهم، وعندما حاولوا تذكير المسؤولين الذين اتفقوا معهم وجدوا كل الأبواب صدت في وجوههم.
وأشار البيان إلى أن قدماء الأسرى العسكريين راسلوا كل الجهات بما فيها الديوان الملكي، ومؤسسة الحسن الثاني، ووزير الداخلية، ومؤسسة الوسيط، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومجلس المستشارين، والامين العـــام لحـــزب "العدالة والتنميـــة" بعد تعيينه رئيسا للحكومة، ورئيس مجلس النواب، وحزب "الاصالة والمعاصرة"، والوزير الاول السابق عباس الفاسي. كما بعثوا برسالة مفتوحة الى الملك وأخرى عن طريق البريد السريع المسجل. ولم يتلقوا أي رد من أي من الجهات المذكورة. وفي سنة 2009 تقدموا بدعوى ضد الدولة المغربية وكلفوا المحامي النقيب عبد الرحيم الجامعي برفعها نيابة عن اكثر من 1000 اسير حرب، ولم يعرف مصيرها حتى اليوم.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme